

الدريكتا تورييات العرب

الوصاية الدينية تُفسد «عرس الديمقراطية»

خسرت الـ «لا» وربحت الـ «نعم». لا يمكن النظر إلى معادلة الاستفتاء على التعديلات الدستورية بمنطق الحساب فقط، ولا سيما أن المعركة الديمقراطية أديرت بـ «منطق إلهي»، أفسد على المصريين فرح الاختيار

وانك عبد الفتاح

«عرس الديمقراطية»، هكذا خرجت الكليشيهات من مخازن قديمة لتصف مشهداً جديداً بالكامل، شعب يدخل مسرح السياسة من بوابة كسرتها الثورة، وبدت بالنسبة إلى البعض كأن ما حدث من يوم 25 كانون الثاني لم يكن سوى مقدمة لهذا اليوم، والثورة لم تقم إلا من أجل تحرير الصندوق.

تصور بختصر الثورة في قفزة للقوى المنظمة، وبالتحديد الإخوان المسلمين والسلفيين، ولكل تاريخه في التنظيم، والجيش باعتباره قائد أوركسترا ما بعد الثورة، لكنه بلا نوتة موسيقية، لديه نغمة، يحاول الحفاظ عليها وتركيب كل النغمات النشاز لتصبح لحن الثورة، أو اللحن الذي تعزف به الثورة انتصارها.

الثورة انتصرت أمس، هذا نصف الخبر، لكن قوى الإخوان والسلفيين أفسدت الفرح، وهذا النصف الذي سيحول الانتصار إلى مهمة تحتاج إلى الدفاع عنها. الحقيقة تقول إن «الإخوان» والسلفيين ليسوا وحدهم من قال «نعم»، مجموعات يسارية وليبرالية، تخاف من تحول الجيش إلى «مركز الأمل» بطول الفترة لانتقاله، صوتت مع التعديلات التي تسحب القيادة من «الكاكي» إلى قوى مدنية تحقق أهداف الثورة بطريق بعيد عن «العسكر».

لكن «نعم» الإخوان والسلفيين ارتبطت بإعلان قوة حشدت المجتمع تحت شعارات الفاشية الدينية، «نعم مع الله» و«انقذوا الإسلام». لهذا كانت «نعم» مختلفة، تحمل مؤشر الخطر، كان نتيجة الاستفتاء هي مقدمة لفاشية الغالبية باسم الدين.

ولهذا اتخذت أحداث الاعتداء على الدكتور محمد البرادعي بعداً رمزياً، باعتباره موجهاً ضد القوى المدنية، أو «العلمانيين»، كما وصفت معركة اختصرت الاستفتاء في «الحرب ضد المادة الثانية» من ناحية، و«حرب لاستعادة الرزق الضائع» من ناحية ثانية.

الاعتداء على البرادعي استخدم الهجوم اللفظي والجسدي، وهو ما حدث في مواقع متعددة معظمها خارج القاهرة، حيث تضعف قشرة الحدائث لمصلحة القوى التقليدية تماماً. الانتهازية لم تكن فقط في استخدام شعارات الشنن على أساس الدفاع عن الدين، وطلب التحاق باللجنة عبر وضع الصوت في الصندوق. الانتهازية بدأت ميكراً في اعتبار الثورة مجرد عملية تحرير للصندوق، كان اقتحام الجماهير للمشهد، لم يكن بسبب سياسات اجتماعية غير عادلة، وتحديث ناقص يصب في مصلحة شطار يصطادون الثروات، وليس هناك ما يمنع الآن من تحويل شطارتهم إلى اصطلياد الثورة من أجل استمرار النظام القديم في قيادة جديدة تعيد توزيع الثروة على شريحة صغيرة، لكنها مختلفة. الانتصار في الاستفتاء لم يكن

انتصاراً، لكنه كشف ما يحدث في كواليس الثورة، ليتوقف جماعها عند حدود «عرس الصندوق»، وهذه دلالة مشهد دخول الملايين المسرح، ليشاركوا في صنع المستقبل، لكن عبر بوابات إلكترونية جديدة، تقود إلى استمرار نظام اقتصادي يقوم على الرزق، لا الإنتاج، بمعنى يربط الدخل بمزاج السلطة، وقدرتها على تكوين قنوات مالية، تربط بها أعداداً ضخمة تواجه مازق تعارض مصالحها الضيقة في سير عجلات ضخ الأموال، حتى لو بعودة الفساد ما دام سيوسع دائرة توزيع نتاجه.

الاستقرار هو عنوان هذه الشريحة التي ذهبت إلى الصندوق تدافع عن استمرار «اقتصاد الرزق»، بما فيه من اعتماد على الغيب والقوى العلوية. اقتصاد رزق انتقل من الحاكم، محرك عجلات المال إلى الله مصدر البركة وموزع الرزق.

هنا التقت المصالح مع موزعي صكوك الغفران الديني الذين أخرجوا أعداداً كبيرة من صمتهم، لكن لكي لا تقع مصر

مصريات بعد تصويتهن على التعديلات الدستورية (محمود حمس - اف ب)



أسيرة «أعداء الإسلام». إنها محاولة تكوين غالبية، تعيد إنتاج النظام القديم بوجوه جديدة، تظهر قوتها وتمارس بلطجتها، وبدلاً من وكلاء الوطنية، تصارع وكلاء الله مع الثورة، متحالفين مع رديف الحزب الوطني، والمستفيدين من تراكمات دولة «التحرر الوطني» التي استعمرت أوطانها.

الاستفتاء كان عملية فرز كبيرة للقوى الثورية، المنحازة إلى قيم المدينة،

أولاً، والطبقات المطرودة من سياسات التحول الاقتصادي التي صبّت كلها في مصلحة إقطاع سياسي واقتصادي شهواني.

الثورة لم تكن فقط ضد شهوانية المتوحشين، بل أيضاً ضد الأنساق التي جعلتهم يوظفون كل علاقاتهم بالسلطة في نظام مبارك، والآن يحاولون توظيف الصندوق الذي حررته الثورة. لحظة حاسمة يتصلب فيها جسد الثورة،

يتخلص من رخاوته المستوعبة لأفكار ضد تعدد المدينة، وتحررها من سلطان وكلاء الله وشطار اقتناص الثروات.

الاستفتاء لم يكشف فقط عن ضراوة الإسلاميين واحتكارهم لسلطة المنبر (في الجامع)، التي تريد أن تسوق الجماهير إلى مبتغاهما، بل كشف أيضاً عن سلطة أكثر قدرة على إخفاء معالمها، وعلى قيادة الناس في الشارع بسحر الرزق، وجعلهم مثل العجوز الذي

77% لـ «نعم» على التعديلات الدستورية

السابق فتحي سرور، الذي كان مقرباً من الرئيس المخلوع حسني مبارك، في لجنة انتخابية، تعرّض لهجوم لفظي من ثلاثة ناخبين. وقال له أحدهم: «أما زلتم أحياء؟ أرحلو عنا من فضلكم». كذلك ردّ ناخبون هتافات مناوئة لمحافظ القاهرة عبد العظيم وزير لدى إدلائه بصوته في لجنة أخرى، ونهره أحدهم قائلاً «اطلع بره».

وبدت جماعة الإخوان المسلمين الراح الأکبر. وأثنى مرشدها العام محمد بديع، بعدما أدلى بصوته في إحدى اللجان، على الاستفتاء قائلاً: «إنه من الإسلام». ونقل موقع الجماعة على الإنترنت عن بديع قوله أيضاً: «شعب مصر في هذا اليوم يسطر تاريخ مصر الحديث، ويسقط فترة الفساد ويسترد حقه».

وإذ أيد الإخوان التعديلات الدستورية، اصطف مسيحيو محافظة المنيا في طوابير طويلة ليصوتوا برفض التعديلات. وقال سعيد وليام: «سأصوت بلا حتى لا يحكم مصر الإخوان المسلمون أو الحزب الوطني ويرجع الفساد».

من جهة أخرى، منع عشرات الناخبين المدير العام السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية محمد البرادعي من الاقتراع في لجنة في القاهرة، حيث كان قد توجه إليها للإدلاء بصوته في الاستفتاء. ودفع الناخبون شقيق البرادعي الذي كان يقف في طابور الناخبين، ما أدى إلى دفع البرادعي

تقدمت بشكاوى إلى اللجنة القضائية المشرفة على تنظيم الاستفتاء، بسبب مخالفات وأخطاء شابت الاقتراع. وقالت الوكالة إن المنظمات رأت أن «المخالفات والأخطاء المشكو منها تؤثر على المعايير الدولية للنزاهة والشفافية في إدارة العملية الانتخابية».

بدا أن الاقتراع يسير سيراً حسناً، لكن ناخباً في محافظة المنيا، جنوبي القاهرة، قال إن المشرفين على الاقتراع في اللجنة حيث صوت لم يطلبوا منه غمس إصبعه في الحبر الفوسفوري الذي يضمن عدم تكرار الإدلاء بالصوت. وبعد مرور ساعات على بدء الاقتراع، تجمهر ناخبون غاضبون أمام لجان في مدينة المحلة الكبرى في دلتا النيل وقرى قريبة منها، بسبب تكرار الأمر نفسه في لجان عدة في محافظة قنا، فيما قال شهود في لجان أخرى إن الاقتراع لم يكن سرياً.

من جهته، قال ريتشارد هويت، وهو عضو في البرلمان الأوروبي يراقب الاقتراع، «لا شك في أن هذا الاستفتاء هو تغيير هائل مقارنة بالانتخابات الماضية في مصر».

«الناس كانوا سعداء رغم الأخطاء»، هكذا قال أحمد الحامي، وهو يقف في طابور ضم نحو مئة ناخب، أمام لجنة اقتراع في القاهرة. وأضاف: «عمري 53 عاماً، ولم أنتخب من قبل لأن الانتخابات كانت مزورة»، مضيفاً «أنا الآن أصوت للحرية».

ولدى مشاهدة رئيس مجلس الشعب

هي المرة الأولى في التاريخ الحديث التي يشعر فيها المصريون أن أصواتهم ستؤخذ كما هي، من دون تزوير. تهافتوا على مراكز الاقتراع أول من أمس للتصويت بـ «نعم» أو «لا»، في الاستفتاء على التعديلات الدستورية. النتائج ظهرت أمس. وأعلن رئيس اللجنة القضائية، محمد أحمد عطية، أن غالبية المصريين صوتوا بـ «نعم» في الاستفتاء على التعديلات الدستورية، التي ستسمح للجيش، الذي يدير شؤون البلاد حالياً، بالتحرك سريعاً لإجراء انتخابات. وقال إن 77,2 في المئة من أكثر من 18,5 مليون ناخب شاركوا في التصويت أيدوا التعديلات. وبلغت نسبة الإقبال 41,2 في المئة من بين 45 مليون شخص يحق لهم المشاركة في التصويت».

وفي جو من البهجة، أدلى ملايين المصريين بأصواتهم في الاستفتاء الذي يأمل المجلس الأعلى للقوات المسلحة الحاكم أن يفتح الطريق لإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية خلال ستة أشهر. وأغلقت معظم لجان الاقتراع أبوابها في الساعة السابعة من مساء أول من أمس، فيما قرر المشرفون على الاستفتاء تمديد مهلة الاقتراع بضع ساعات في محافظة قنا في جنوب البلاد، لتأخر الاقتراع فيها، بسبب غياب الإشراف القضائي.

وقال مراقبون إن الإقبال على التصويت فاق المتوقع، لكن وكالة أنباء «الشرق الأوسط» ذكرت أن أربع منظمات حقوقية



البرادعي خلال توجهه إلى الإدلاء بصوته (محمود حمس - اف ب)